تيار التنمية والتحديث

ورقة سياسات الزراعة والأمن الغذائي

المقدمة

يعدّ قطاع الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية في الأردن؛ إذ تلعب الزراعة دوراً مهماً في المنظومة التنموية، وبخاصة للمجتمعات الريفية، وتساهم بنسبة كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي، كما تُعّد مصدرَ دخل أساسيّاً للعديد من الأسر في المملكة على الرغم من التراجع في مساحات الأراضي الزراعية نتيجةً للتوسع العمراني؛ وتفتُّت الملْكية الزراعية؛ وتدني إنتاجيتها؛ واتساع الفجوة الغذائية (بين الإنتاج والاحتياجات الفعلية)؛ والعزوف عن امتهان حرفة الزراعة؛ وضعف كفاءة العمالة الزراعية؛ واعتمادها على العمالة الوافدة؛ وارتفاع كلف الإنتاج الزراعي؛ وسوء استغلال أراضي المراعي؛ والاعتداءات على الأراضي الحرجية والزراعية.

وبالرّغم من تدني نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن قطاع الزراعة يمثل، بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، أحد أهم قطاعات الاقتصاد الوطني؛ فهو القاعدة الأساسية للتنمية الريفية المتكاملة، ومصدر دخل لحوالي 75% من سكان الريف والبادية الذين يُقدر عددهم بـ 1,5 مليون نسمة، ومولّد للأنشطة في القطاعات الاقتصادية الفرعية الأخرى، وبخاصة الأعمال الزراعية والخدمات.

وحظي قطاع الزراعة باهتمام ملكي خاص، فقد قال جلالة الملك عبدالله الثاني في حوار بورلوغ الدولي، إن جائحة كورونا أثّرت بشكل كبير على النظم الغذائية، لكنّ عدداً من التحديات الخطيرة التي تواجه الأمن الغذائي كانت موجودةً من قبل، كالتغير المناخي، وشحّ المياه الصالحة للشرب حول العالم، والأزمات الاقتصادية العالمية والاضطرابات الإقليمية التي ألقت بظلالها على الإمدادات الغذائية. ودعا جلالته لضرورة تعزيز العمل العالمي المشترك لمنفعة

الجميع، والتركيز على روح الابتكار التي يتطلبها المستقبل، الأمر الذي سيساعد في توجيه الموارد العالمية لدعم قطاعات محورية، كالبنية التحتية الزراعية.

لذا، لا بد من العمل على تطوير العمليات البحثية والبيئة التنظيمية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بالمحافظة على الموارد الطبيعية من خلال إدخال التقنيات الحديثة، ورفع كفاءة الإنتاج الزراعي باستخدام الذكاء الاصطناعي ومفهوم الرقمنة الزراعية ومكننة العمل الزراعي، ما من شأنه تنظيم سير إنجاز العمل المتعلق بالقطاع الزراعي وفق وتيرة تضمن تحقيق أولويات البحث العلمي، وأهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على نشر مفاهيم زراعة محاصيل العجز والمحاصيل ذات القيمة المضافة العالية.

وكان التوجيه الملكي لتطوير الرؤية المستقبلية وخريطة الطريق الاستراتيجية للأردن، خير مثال على الاهتمام بتوحيد وتوطين الجهود في القطاعات الاقتصادية المختلفة بالتعاون مع الحكومة، لوضع رؤية شاملة وخريطة طريق محكمة للسنوات القادمة، تتضمن إطلاق الإمكانيات المتاحة لتحقيق النمو الشامل والمستدام.

ويندرج قطاع الزراعة ضمن 35 قطاعاً تنموياً، لا مفر من النهوض بها لتحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية بغية رفع ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية العالمي، ضمن ركائز واضحة تتمثل بالنمو الاقتصادي، وجودة الحياة، والاستدامة بمشاركة فاعلة من جميع الفئات والجهات ذات العلاقة.

وقد حافظ قطاع الزراعة الأردني بكل مكوناته على منعته رغم التحديات التي واجهها؛ كالأزمة السورية التي تسببت بموجات لجوء أثقلت كاهل الدولة وشكلت عبئاً على مواردها، وجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وأخيراً الأزمة الروسية

الأوكرانية التي أثّرت على سلاسل الإنتاج والتوريد بشكل سلبي، ما أدى لنشوء أزمة غذائية مصحوبة بتداعيات تضخمية وارتفاعات عالمية في الأسعار.

وهناك مجموعة من العناصر التي ساهمت في تعزيز منعة الأردن بشكل عام لمجابهة هذه التحديات، يعدّ كلٌّ منها ركيزةً ونقطة قوة نسبية في مؤشرات عديدة من أهمها: الأداء البيئي والزراعي، وريادة الأعمال والابتكار، والأداء الصناعي، والتقدم الاجتماعي، وتنافسية المواهب.

ويحظى الأمن الغذائي في الأردن باهتمامٍ وأولوية، فقد شهد عام 2021 إطلاق الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (2021-2030)، وأُطلقت الخطة الوطنية للزراعة المستدامة (2022-2025) استجابةً لأولويات القطاع الزراعي التي تتطلب تحديثه وتطويره وتحويل الأردن إلى مركز إقليمي للإنتاج الزراعي، مع ضمان استدامة الأمن الغذائي تلبيةً للاحتياجات الآنية والمستقبلية على المستوى الوطني.

إلّا أن تشتت الجهود المعنية بتحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الشامل، تجعله يفتقر لوجود إطار تنظيمي موحد لتوجيه هذا القطاع الحيوي الاستراتيجي. فهناك عدة مؤسسات تتقاسم مسؤوليةَ الأمن الغذائي، وهي محكومة لتشريعات وسياسات واستراتيجيات وطنية مختلفة، ما يستدعي النظر في تعزيز البنية المؤسسية للأمن الغذائي من خلال مأسسة مهام الإشراف عليه، وتحسين التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، وإنشاء هيئة مكلفة ومكونة من جميع الجهات المعنية بشكل مباشر في الأمن الغذائي.

ولعلّ أبرز المبادرات التي تم اقتراحها في رؤية التحديث الاقتصادي في هذا الإطار، **تأسيس جهة متخصصة بالأمن الغذائي، والنظر في تأسيس مركز وطني لبحوث الأمن الغذائي.**

وبالنظر إلى واقع الحال، فإن تعدد المؤسسات التي تُعنى بهذا الموضوع، يستدعي التشبيك فيما بينها، ولأهمية الموضوع وما يتطلبه من تجاوب استباقي، وتجنباً للخوض في إنشاء مركز جديد يُعنى بالأمن الغذائي، ولكون الجزء الأول من منظومة الأمن الغذائي المتمثلة بالإنتاج الزراعي متوفراً، فإن المركز الوطني للبحوث الزراعية – مثلاً– الذي يضم 11 مديرية بحثية و20 مختبراً بحثياً وخِدْمياً بالإضافة لـ 8 مراكز بحثية ترتبط بها 16 محطة بحثية عاملة ضمن نظم بيئية مختلفة في محافظات المملكة، **يمكن تحويله إلى مركز يطلَق عليه "المركز الوطني للبحوث الزراعية والأمن الغذائي" وربطه بشكل مباشر مع رئاسة الوزراء، وتشكيل مجلس إدارة له بقانون خاص مع منح المركز استقلالاً مالياً وإدارياً**، وإطلاق الطاقات الكامنة فيه مع إتاحة الفرصة لاستثمار الأراضي المفوضة له، ودراسة إمكانية التصرف بالأراضي المفوضة لوزارة الزراعة ومحطاتها الزراعية، والاستثمار بالمعرفة أكثر من الإنتاج لاستنباط أصناف جديدة من الخضار والفواكه كما هي الحال في المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والشعير.

تيار التنمية والتحديث

وفيما يلي مجموعة من الإجراءات لمقترحات يمكن طرحها على صناع القرار في مصفوفة ضمن أربعة محاور رئيسة هي: مدخلات الإنتاج، والعمليات، والتسويق، والتنظيم:

مدخلات الإنتاج			
الرقم	وصف الحالة	المقترح	المبررات	الإجراء
1	التشوهات الضريبية والجمركية المفروضة على مدخلات الإنتاج الزراعي.	دراسة التشوهات الضريبية والجمركية المفروضة على مدخلات الإنتاج الزراعي وحصرها. إلغاء الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات على المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج. تفويض التدقيق والرقابة على مدخلات الإنتاج الزراعي، وبخاصة تلك التي يمكن أن تباع لأغراض غير زراعية (متعددة الأغراض).	وجود تشوهات ضريبية وجمركية تُفرَض على مدخلات الإنتاج الزراعي في ضوء عدم قبول دائرة الجمارك بتوصيات وزارة الزراعة في تحديد مدخلات الإنتاج التي تعد زراعيةً، والعودة إلى قواعد فنية جمركية أجنبية بدلاً من تقييمها الفعلي؛ مما يشكل عبئاً على الشركات المستوردة يتحمّله في النهاية المزارع. وهذه القواعد لا تحقق عدالةً ضريبية وجمركية، ولا قدرة تنافسية للقطاع الخاص عند التصدير، ولا عائداً معنوياً لخزينة الدولة. عزوف المزارعين عن البدء بمشاريع زراعية نظراً لارتفاع كُلف مدخلات الإنتاج الزراعي.	مخاطبةُ وزارةِ المالية ودائرتَي الجمارك والضريبة، لاعتماد توصية وزارة الزراعة فيما يتعلق ببنود التعرفة الجمركية وإعفاء مدخلات الإنتاج والمعدات الزراعية من الضرائب والجمارك. تفويض دائرة ضريبة الدخل بمهمة التدقيق والرقابة على مدخلات الإنتاج متعددة الأغراض، بعد اعتماد توصيات وزارة الزراعة في تحديد مدخلات الإنتاج لكل بيان جمركي.

تيار التنمية والتحديث

مدخلات الإنتاج				
الرقم	وصف الحالة	المقترح	المبررات	الإجراء
2	ارتفاع كُلف الطاقة المستعملة في العمليات الزراعية من ضخّ مياه، وتحلية، وريّ، وتكييف، وتبريد، وتعبئة، وتدريج.	تخفيض كُلف الطاقة على المزارعين.	التعرفة المرتفعة للطاقة تقلّل القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، وتجعل المنتج المحلي غير قادر على المنافسة من حيث السعر.	مخاطبة وزارة الطاقة لإلغاء البند الخاص بساعات الذروة، وجعل التعرفة ثابتة طوال الوقت للقطاع الزراعي وسلسلة القيمة. مخاطبة وزارة المالية والبنك المركزي ومؤسسة الإقراض الزراعي، لمنح قروض بفائدة متدنية، أو إيجاد موارد مثل صندوق الطاقة المتجددة، لتغطية نفقات قروض مشاريع الطاقة المتجددة للمشاريع الزراعية، وبخاصة التي تعتمد على تنقية وتحلية المياه باستخدام الطاقة المتجددة لغايات الزراعة ومشاريع الهايدروبونيك والأكوابونيك، شريطة أن تكون موجودةً في مناطق مستهدَفة من خلال خريطة زراعية يتم وضعها لاحقاً. مخاطبة وزارة الطاقة والثروة المعدنية لتعزيز فرص القطاع الزراعي بالاستثمار في مجال الطاقة المتجددة.

تيار التنمية والتحديث

مدخلات الإنتاج			
الرقم	وصف الحالة	المقترح	المبررات	الإجراء
3	فرض تعرفة جديدة على المياه اعتباراً من أول متر مكعب.	العودة إلى التعرفة السابقة بدلاً من التعرفة الجديدة، وبخاصة للمزارع التي تزرع محاصيل العجز والمحاصيل التصنيعية والاستراتيجية.	ارتفاع كُلف المياه، مما يحد من الفرص الاستثمارية في القطاع الزراعي ويحد من القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.	مخاطبة وزارة الزراعة، ووزارة الصناعة والتجارة والتموين، والمركز الوطني للبحوث الزراعية، وغرفة صناعة عمان، وغرفة صناعة الأردن، لوضع قائمة بمحاصيل العجز والمحاصيل التصنيعية والاستراتيجية، ومنحها أسعاراً تفضيليةً للمياه للحث على زراعتها، واعتمادها من وزارة المياه والري لتشجيع هذه الزراعات.
5	إخضاع جميع الصادرات، بما فيها الزراعية، لضريبة الدخل اعتباراً من 2019/1/1 بموجب قانون ضريبة الدخل الجديد.	إعفاء المزارعين من الخضوع لضريبة الدخل. اء أرباح الشركات على الصادرات الزراعية من ضريبة الدخل. اء الجمعيات التعاونية الزراعية من ضريبة الدخل.	تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المحلية في الأسواق الخارجية. ضعف قدرة المزارع على مسك الدفاتر والتدقيق. وجوب إعفاء جميع المنتجات الزراعية الوطنية من ضريبة الدخل، لكون جزءاً كبيراً منها ما يزال يخضع لضريبة الدخل.	مخاطبة مجلس الوزراء ووزارة المالية ودائرة ضريبة الدخل لغايات إعفاء أرباح الصادرات الزراعية والمزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية واستثنائها من قانون ضريبة الدخل المعمول به اعتباراً من 2019/1/1.

تيار التنمية والتحديث

مدخلات الإنتاج				
الرقم	وصف الحالة	المقترح	المبررات	الإجراء
4	صدور قرار لمجلس الوزراء نهاية العام 2019، أصبح بموجبه تمديد الكهرباء على حساب فلس الريف محصوراً بالتجمعات السكانية (10 بيوت أو أكثر) أو للمزارعين الذين يمتلكون آباراً.	تأجيل تنفيذ قرار مجلس الوزراء لمدة 5 سنوات.	إنّ القرار المشار إليه يؤدي إلى العزوف عن البدء في الاستثمار بالمزارع الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة ومشاريع استصلاح الأراضي؛ وذلك نتيجةً لارتفاع كُلف تأسيس المزارع، وانخفاض العائد على الاستثمار في حال عدم توفر مصدر طاقة (كهرباء) عند التأسيس. عدم وجود نمط زراعي محدد وواضح لقصور الدعم الموجه للقطاع الزراعي.	مخاطبة مجلس الوزراء لإعطاء مهلة كافية (خلال 5 سنوات على سبيل المثال) للنظر في تنفيذ القرار. منح تسهيلات من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي لتعزيز استخدام الطاقة المتجددة في المَزارع التي تستخدم المياه المعالَجة والمالحة.

تيار التنمية والتحديث

العمليات			
الرقم	وصف الحالة	المقترح	المبررات	الإجراء
1	صعوبة توفير العمالة الزراعية الماهرة والعمالة الزراعية المستعدّة لتنفيذ الأعمال التي يعزف عنها الأردنيون.	السماح باستقدام العمالة الوافدة. السماح بعودة العمالة الزراعية الوافدة المجازة، والتي انتهت إجازاتها وإقاماتها خلال عام 2020 إلى رأس عملها، ضمن شروط تمنع تسربها إلى قطاعات أخرى وضمن السيناريو الذي طرحه مجلس الشراكة الزراعي. تمكين الشباب الأردنيين من خلال التدريب على العمالة الزراعية الماهرة.	ارتفاع كُلف اليد العاملة. عزوف العمالة الأردنية عن العديد من المهن الزراعية لصعوبتها وصعوبة إحلال عمالة أردنية بها. ضعف فرص ميكنة العديد من العمليات الزراعية؛ مما يجعل تشغيل العمالة الأردنية فيها صعباً. تراجع أداء القطاع الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بسبب تعطل العمالة وخاصة في ظل جائحة كورونا.	مخاطبة وزارة العمل لإعادة النظر في رسوم تصاريح العمل للعمالة الزراعية ومنح امتيازات تفضيلية لها بخفض كلفها مقابل شروط وكفالات صارمة تمنع تسربها للقطاعات الأخرى. فتح أسواق عمالة زراعية من دول جديدة. فتح برامج تدريب في مؤسسة التدريب المهني ومؤسسات التدريب الأخرى.

تيار التنمية والتحديث

التسويق			
الرقم	وصف الحالة	المقترح	المبررات	الإجراء
1	احتكار الأسواق المركزية لعمليات البيع للمنتجات، وفرض مرور، حتى المصدَّر منها، عبر الأسواق المركزية بما فيها ساحة الصادرات.	السماح للقطاع الخاص بفتح أسواق منافسة للأسواق المركزية داخل حدود البلديات (السيناريو 1). في حال تعذُّر فتح القطاع الخاص لأسواق منافسة، عدم الفرض على ما يتم تصديره المرور من خلال الأسواق المركزية، والسماح بالتصدير مباشرةً من مشاغل التعبئة والتدريج والتغليف المرخصة (السيناريو 2). تخفيض الرسوم على المنتجات وإعفاء جميع الصادرات من رسوم الأسواق المركزية وأيّ رسوم وضرائب أخرى (التطبيق في كلتا الحالتين أعلاه). تمديد ساعات العمل في ساحة الصادرات لتكون أسوةً بالأسواق المركزية (السيناريو 3- في حال عدم تطبيق المقترح الخاص بفتح القطاع الخاص بأسواق منافسة، وأيضاً في عدم السماح بالتصدير المباشر). تحفيز شركات التجارة الإلكترونية للمنتجات الزراعية (الخضار والفواكه)، والسماح بتوريدها مباشرةً للمستهلكين وللتصدير دون دخول الأسواق المركزية.	احتكار البلديات للأسواق واستيفاء رسوم باهظة من أصحاب الأسواق تشمل الإيجارات والعمولات وبدلات الخدمات، تجعل القدرة التنافسية للبضائع وبخاصة المصدّر منها متدنية.	مخاطبة رئاسة الوزراء للسير بالقنوات التشريعية لتعديل قانون البلديات ونظام أمانة عمان الكبرى المتعلقين بالأسواق المركزية (السيناريو 1). منح رخص للقطاع الخاص بفتح أسواق مقابل رسوم أسوةً بنظام المسالخ. في حال تعذّر تعديل قانون البلديات، مخاطبة أمين عمّان، ورؤساء البلديات المعنية، ووزير المالية، ووزير الزراعة، لإعفاء المنتجات من رسوم الأمانة والبلديات والاكتفاء بالرسوم الأخرى لمدة 3 سنوات لحين تعافي عمليات التصدير للمنتجات الزراعية (السيناريو 2). وضع آلية لاستيفاء رسوم الأمانة والبلديات من نافذة مشاغل التعبئة والتدريج والتغليف بدلاً من وضع شرط إدخالها إلى ساحة الصادرات أو الأسواق المركزية (السيناريو 3). في حال الموافقة على إعفاء المنتجات (البند 3)، يتم وضع آليات تتبُّع (Block Chain) للمنتجات الزراعية للمَزارع المرخّصة لتقوم بالبيع المباشر من دون إخضاعها لضريبة السوق. وفي حال عدم الموافقة على إعفائها، توضع آلية لعمليات حساب الضريبة ودفعها إلكترونياً من خلال التجارة الإلكترونية.

التسويق			
الرقم	وصف الحالة	المقترح	المبررات	الإجراء
2	عدم السماح للبرادات التي تفرغ حمولتها في الأردن بإعادة شحن المنتجات الزراعية.	وضط شروط تضمن السماح لتحميل البرادات غير الأردنية للخضار والفواكه برّاً خلال أوقات الذروة في المواسم الزراعية الشفوية والغورية (خلال الفترة الممتدة من تموز وحتى أيلول).	يعدّ عدم السماح لهذه البرادات بالتحميل تعطيلاً وإضاعةً لفرصة تصدير منتجات زراعية بأسعار منافسة في الأسواق العالمية. محدودية عدد البرادات الأردنية المؤهلة والمسموح لها دخول العديد من دول العالم والإقليم والدول الأوروبية.	مخاطبة وزارة النقل للسماح للشاحنات الأجنبية المبردة بتحميل المنتجات الزراعية إلى الأسواق الخارجية.
3	ارتفاع كُلف الشحن الجوي.	منح أسعار تفضيلية للمنتجات الزراعية الوطنية عند الشحن الجوي مع الخطوط الملكية الأردنية. تعويم أجور الشحن الجوي للمنتجات الزراعية وفرض الحد الأعلى لها فقط.	ارتفاع كلف الشحن الجوي على المنتجات الزراعية، إذ تُفرض عليها التسعيرة نفسها المفروضة على جميع المنتجات.	مخاطبة وزارة النقل والخطوط الملكية الأردنية لمنح أسعار تفضيلية للمنتجات الزراعية الوطنية عند شحنها جواً. تقديم حوافز من قِبل وزارة النقل لشركات الطيران الأجنبية التي تنقل المنتجات الزراعية.
4	بطء إجراءات المطار في عمليات الشحن الجوي والناجم عن وجود جهاز x-ray واحد لتفتيش المنتجات الزراعية.	تسريع عمليات المناولة للمنتجات الزراعية في المطار لمدة لا تزيد عن 4-5 ساعات.	وجود جهاز واحد يتسبب في بطء عملية الشحن وتلف المنتجات الزراعية أو تدني جودتها؛ مما يفقدها قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.	مخاطبة الجمارك الأردنية للنظر في توفير جهاز x-ray آخر.

تيار التنمية والتحديث

التسويق				
الرقم	وصف الحالة	المقترح	المبررات	الإجراء
5	ضعف القدرة على تخزين المنتجات الزراعية في مبردات المطار.	تعزيز قدرات مبردات المطار.	تسهيل عمليات التصدير وحفظ المنتجات الزراعية لتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.	مخاطبة شركة الصوامع الأردنية للنظر في الاستثمار لإنشاء برادات داخل حرم المطار لتسهيل عمليات الشحن الجوي من مطار عمان. إعلام المصدّرين من القطاع الزراعي بتوفر مبردات تمتلكها شركة الصوامع الأردنية في ميناء العقبة يمكن استخدامها لأغراض الشحن. البحث عن جهة تمويلية لإنشاء برادات جديدة داخل منطقة الشحن الجوي لزيادة الطاقة الاستيعابية لعمليات الشحن.

تيار التنمية والتحديث

التنظيم			
الرقم	وصف الحالة	المقترح	المبررات	الإجراء
1	ضعف قانون الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين.	تعديل قانون الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين.تشريع إلزامية العضوية في الاتحاد (السيناريو 1). في حال تعذُّر إلزامية العضوية في الاتحاد، يتم إصدار تعليمات داخلية في وزارة الزراعة تشترط عضوية الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين للذين يرغبون في الحصول على الخدمات من وزارة الزراعة وأذرعها وتصاريح استقدام العمالة الزراعية (السيناريو 2).	تعزيز قدرات الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين.	مخاطبة مجلس الوزراء لتفعيل النظر في مراجعة وتعديل قانون الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين لدى ديوان التشريع والرأي وعرضه على القنوات التشريعية، بما يساعد على تقويته وعلى تمثيل المزارعين.
2	عدم وجود غرفة زراعة أردنية.	إنشاء غرفة للزراعة الأردنية تُعنى بتنظيم قطاع الأعمال الزراعية، مصحوبة بتعديل قانون الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين.	عدم وجود مرجعية واحدة تعنى بالأعمال الزراعية، مما يُفقد القطاع الزراعي قوته التنظيمية والتنافسية في الأسواق العالمية، ويحد من قدرته على التطور ذاتياً أسوةً بقطاعي الصناعة والتجارة.	السير بالخطوات التشريعية اللازمة لإنشاء غرفة زراعة أردنية.

تيار التنمية والتحديث

التنظيم			
الرقم	وصف الحالة	المقترح	المبررات	الإجراء
3	محدودية قدرات مؤسسة الإقراض الزراعي على تلبية جميع الاحتياجات الإقراضية للقطاع الزراعي.	تعزيز قدرات مؤسسة الإقراض الزراعي لرفع رأسمالها الإجمالي بقيمة 200 مليون دينار على مدار السنوات الخمس المقبلة.	على الرغم من الإنجازات المهمة والخدمات الجيدة التي تقدمها مؤسسة الإقراض الزراعي، إلّا أن الحاجة إلى التمويل الزراعي للمشاريع الكبرى تبقى قائمة في ظل عدم رغبة البنوك التجارية الخوض في إقراض القطاع الزراعي.	مخاطبة مجلس الوزراء والبنك المركزي لرفع إجمالي رأسمال مؤسسة الإقراض الزراعي بقيمة 200 مليون دينار على مدار السنوات الخمس المقبلة. تعديل أسس وقواعد الإقراض بحيث تسمح بتمويل كل المشاريع الزراعية وقطاع الأعمال الزراعية التي تقع ضمن سلسلة القيمة في القطاع الزراعي.
4	ضعف المؤسسة التعاونية الأردنية ومحدودية قدراتها على النهوض بالقطاع التعاوني الزراعي.	تعزيز الاستقلال الإداري والمالي للمؤسسة التعاونية الأردنية، والسماح للمؤسسة بالاستثمار في العمل الزراعي التعاوني والاحتفاظ بواراداتها واستثنائها من تحويل وارداتها إلى الخزينة. الإبقاء على صلاحيات التدقيق المالي للمؤسسة التعاونية الأردنية على الجهات التعاونية وعدم سحب هذه الصلاحيات منها.	ضعف القطاع التعاوني عموماً والزراعي خصوصاً. وفي حال عدم تعزيز قدرات هذا القطاع سيصبح غير قادر على استيعاب التغيرات الجذرية الحاصلة على تفتُّت الملكيات الزراعية التي تحتم تشكيل تحالفات لصغار المزارعين ضمن جمعيات تعاونية تساعد صغار المزارعين في تحقيق منعتهم في وجه المتغيرات والتحديات.	مخاطبة رئاسة الوزراء لاستثناء المؤسسة التعاونية الأردنية من قانون الإيرادات العامة، والسماح للمؤسسة بالاحتفاظ بواراداتها.